

## توصيات ندوة

### ”سد النهضة: تداعيات الأزمة ومقترحات الحلول”

#### تمهيد:

إنه فى يوم ٥ مارس ٢٠١٧ تم عقد ندوة فى كلية الهندسة بالجامعة بالتعاون مع مركز إدارة الأزمات بالجامعة وقد حضر الندوة السيد المهندس وكيل وزارة ري الشرقية ومدير إدارة توزيع المياه ونقيب المهندسين بالشرقية وجمع كبير من قيادات كليات الجامعة والأساتذة وعدد كبير من الطلاب. هذا وقد حاضر فى الندوة الأستاذ الدكتور عباس شراقي رئيس قسم الموارد الطبيعية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور محمد سالم طابع أستاذ العلوم السياسية بكلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

#### التوصيات:

لقد أسفرت الندوة عن التوصيات الهامة التالية:

- ١- دعم توجه الدولة إلى أقصى درجة ممكنة للحفاظ على حقوق مصر التاريخية والقانونية من نهر النيل شريان الحياة المصرية.
- ٢- دعم دول حوض النيل من أجل تحقيق التنمية المستدامة دون المساس بالموارد المائية المصرية الواردة من نهر النيل.
- ٣- التعاون المستمر مع دول حوض النيل من اجل زيادة موارد نهر النيل لصالح الجميع واستقطاب الفوائد واستكمال قناة جونجلي.
- ٤- دعم التعاون العلمى والتقنى والزراعى والصناعى والتجارى بين مصر ودول حوض النيل ولاسيما دول النيل الشرقى إثيوبيا والسودان.
- ٥- أخذ جميع الاحتياطات لتأمين السد العالى ضد الأخطار التى قد تنتج من إنهيار سد النهضة مستقبلا لأى سبب.
- ٦- عند وضع سيناريوهات الحلول لأزمة سد النهضة يجب الوضع فى الاعتبار الوجود الأمريكى والصهيونى والأجنبى فى أثيوبيا.
- ٧- استثمار العلاقات الثنائية الدولية الأجنبية والعربية للضغط على أثيوبيا للامتثال لقواعد القانون الدولى التى تحكم الاستفادة من مياه الأنهار الدولية.
- ٨- الحذر كل الحذر من استخدام مصطلح "نهر عابر للحدود" Transboundary river " واستخدام الوصف الحقيقى والطبيعى لنهر النيل على انه "نهر دولى International river " وليس نهرا عابرا للحدود، ومنع استخدام هذا المصطلح الخبيث فى مصر

ومحاربتة، لتجنب إعطاء إثيوبيا الفرصة للهيمنة على نهر النيل بحجة أنه نهر محلي عابر للحدود.

٩- ضرورة اتفاق الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا على آلية التنسيق المذكورة في البند الخامس من إعلان مبادئ سد النهضة: "مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد" بأسرع وقت دون الانتظار إلى الانتهاء من الدراسات الفنية وقبل بدء المرحلة الأولى من تشغيل السد والمتوقعة في يوليو القادم.

١٠- توقيع اتفاق شامل مع إثيوبيا يؤسس لكيفية التعامل المائي بين الدولتين، وضع سيناريوهات التعامل مع إثيوبيا في حالة قيامها ببناء سدود أخرى على النيل الأزرق (وهي تخطط لذلك حالياً) لمنع تكرار اتباع نفس مسار التعامل مع أزمة سد النهضة، كاجراء وقائي بدلا من الإعتماد على أسلوب الإدارة العلاجية للأزمة بعد وقوع الحدث.

١١- على مصر اتخاذ كل سبل الإدارة العلاجية لأزمة سد النهضة: التطويق السياسي، التوظيف السياسي لتقرير اللجنة الدولية الفنية، المقايضة السياسية، التقارب الحذر مع الدول الداعمة، استقطاب الأطراف المناهضة لسد النهضة، خلق ظهير شعبي لدعم المفاوضات المصرية، إظهار قدر من القوة الصلبة، احتواء السودان، ..... الخ

١٢- تعاون مؤسسات وهيئات ووزارات الدولة لإنشاء خرائط الاستخدام لجميع الموارد الطبيعية المتاحة ليسهل على متخذ القرار إتخاذ قرارات سريعة وصائبة لتدعم أهداف التنمية المستدامة وتساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بمصر.

١٣- باستخدام خرائط البند السابق يمكن تحديد المساحات الصالحة للزراعة بمياه تتحمل الملوحة وتلك التي تصلح للرى بالرش أو التي تصلح للرى بالتنقيط أو الرى السطحي أو تحت السطحي مع معرفة كميات ونوعيات المياه المطلوبة والمتاحة.

١٤- ضرورة مراجعة وزارة الزراعة لسياسة التركيب المحصولي المصري للتوسع في المحاصيل ذات الاحتياجات المائية الأقل والانتاجية والعائد الأعلى والحد من المحاصيل الشريهة للمياه.

١٥- لاستفادة القصوى من تقنيات الزراعة المائية لما توفره من استخدام للمياه وزيادة في الإنتاجية بمحاصيل قابلة للتصدير بأمان.

١٦- توسيع مفهوم الأمن المائي ليشمل جميع مؤشرات الخمسة وهي: الكمي، النوعي، اقتصادي، سياسي، و عسكري.

١٧- اعتماد خطة قومية للتوعية بتأثير سد النهضة على الموارد المائية المصرية والسيادة المصرية والأمن المصري تشترك فيها جميع أجهزة وهيئات ومؤسسات الدولة وعلى رأسها الإعلام والفن وإنتاج برامج ترفيحية وأعمال فنية تغرس في النفوس القيم العليا للحفاظ على أصل الحياه - الماء وترشيد استخدامها.

١٨- التوسع في إنشاء محطات لتحلية المياه المالحة ودعم البحث العلمي والتطوير في مجال تكنولوجيات التحلية حتي يتم التوصل إلى أجيال تكنولوجية جديدة للتحلية منخفضة التكاليف.

١٩- مراجعة تشريعات حماية الموارد المائية من التلوث وتغليظ العقوبات على ملوثى المياه وتطبيق القانون بحزم وصرامة على المخالفين - للحد من تلوث مياه النيل (أو منعها) خاصة من المصانع التى تقع على النيل.

٢٠- التوسع فى معالجة المياه الملوثة باستخدام تقنيات منخفضة التكاليف. والعمل على معالجة مياه الصرف الزراعى قبل اختلاطها بمياه الرى. تحسين شبكة الرى والصرف لزيادة كفاءتها

٢١- تكرار ندوات التوعية فى كل الجامعات والمؤسسات والنوادر والجمعيات لدعم القرار السياسى فى القضايا المصرية مثل قضية سد النهضة.

### **مقرر الندوة**

**والمدير التنفيذى مركز إدارة الأزمات والكوارث**

(أ.د. عبدالعظيم نجم)

**رئيس الجامعة**

**عميد الكلية**

(أ.د. علاء عبد الحميد عطا)

(أ.د. خالد عبدالبارى)